الأمم المتحدة

الجمعية العامة

اللجنة الأولى
الجلسة ١٢
المعقودة يوم الأربعاء
٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية*

نيويورك

محضر حرفي للجلسة الثانية عشرة

الرئيس:	السيد العربي	(مصر)
ثم:	السيد سوه (نائب الرئيس)	(جمهورية كوريا)
ثم:	السيد العربي (الرئيس)	(مصر)
ثم:	السيد سوه (نائب الرئيس)	(جمهورية كوريا)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي (تابع)

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2 .0750, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.1/47/PV.12
7 June 1996

ARABIC

9261542

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

بنود جدول الأعمال ٤٩-٦٥ و ٦٨ و ١٤٢، و ٦٧ و ٦٩ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، يسر وفد بلادي أن يتقدم إليكم بالتهاني المخلصة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة. إننا على يقين بأن اجتماعات هذه اللجنة بفضل ما تتمتعون به من خبرات ممتازة، وحكمة مشهودة، وحنكة دبلوماسية معروفة، سوف تسفر عن نتائج مثمرة. كما نود أن نعرب عن تهانينا لأعضاء هيئة المكتب على انتخابهم لمناصبهم.

يمر العالم اليوم بتغيرات متعاقبة وسريعة على مختلف الأصعدة، ويشهد النظام الدولي الجديد تحولات هامة في الأسس والتوجهات لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. وفي هذا السياق، فإن الأمم المتحدة، ممثلة باللجنة الأولى، قامت وتقوم بجهود أساسية في تعزيز السلم والأمن الدوليين، والمساهمة الفعالة في بلورة المواقف الجماعية التي تتوخى الوصول إلى نتائج عقلانية، يكون لها انعكاساتها الإيجابية في تحقيق الأهداف النبيلة التي حددها ميثاق هذه المنظمة الدولية، لا سيما في ظل التطورات التي تشهدها الساحة الدولية حاليا.

لقد عبَّر وفد بلادي، في كلمته أمام الجمعية العامةم في الشهر الماضي، عن رؤيته المتفائلة وأمله العميق تجاه بلورة نظام دولي جديد تتركز دعائمه على مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها، ويستند في أسسه ومنطلقاته على مفاهيم الشرعية الدولية، وينبذ استعمال القوة أو التهديد بها في تسوية المنازعات. ونظرا للدور الفعال لهذه المنظمة في ترسيخ السلام والأمن الدوليين، وإحلال التعاون بين الدول والشعوب محل الحرب والدمار، وتحقيق التنمية وصون كرامة الإنسان وحقوقه، وانطلاقا من هذه الرؤية، فقد رحبت بلادي بمقترحات معالي الأمين العام للأمم المتحدة التي تنادي بضرورة تعزيز دور المنظمة وزيادة فعاليتها. وإن خطة السلام التي طرحها معاليه تستحق الاهتمام والدراسة الموضوعية المتعمقة للوصول إلى الصيغة

المناسبة لقيام هذه المنظمة العالمية بالدور الذي أنشئت من أجله بالشكل الذي ينسجم مع ما هو مأمول منها أو ما تستحقه الدول الأعضاء فيها.

وفي هذا السياق يود وفد بلادي التأكيد على ضرورة توثيق العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، تدعيما للسلام وتحقيقا للأمن والاستقرار في أقاليمها. فعلى سبيل المثال، نود الإشارة إلى الدور البنّاء الذي قام ويقوم به مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بوصفه منظمة إقليمية، في ترسيخ أمن المنطقة ومجابهة المتغيرات التي عصفت بها.

لقد أثبت هذا المجلس على مر السنين عمق جذوره وصلابة عوده وقوة عريكته وقدرته على مجابهة وتجاوز الأحداث العصيبة التي شهدتها المنطقة، بالرغم من محاولات التشكيك التي نسمعها بين حين وآخر. إن هذا المجلس يعكس إرادة الشعوب الخليجية، ويجسد متانة نسيجها، ويخدم تطلعات أبنائها كما أن هذا المجلس يمثل دعامة وأمن واستقرار لدول المنطقة، ويستمد قوته من الإيمان بوحدة المصير والمستقبل الواحد، ومن حتمية التعاون والتكاتف والتآخي، حيث أن الحاجة للسلام هي مطلب حيوي لمنطقتنا.

لقد عانت منطقة الخليج الحيوية، في العقد المنصرم وبداية هذا العقد، من ظروف مؤلمة تمثلت في حربين: أولاهما الحرب العراقية - الإيرانية التي كانت لها انعكاسات سلبية تجاوزت في مضامينها وأبعادها البلدين المتحاربين لتمتد وتشمل بعض أهم المقومات التي بني عليها أمن واستقرار المنمطقة. وثانيتهما، الحرب التي جرها على المنطقة النظام العراقي، باحتلاله لدولة الكويت وبتهديده أمن وسيادة وسلامة دول المنطقة، مما أدى إلى إفرازات سلبية لا تزال المنطقة تعاني منها على كافة الأصعدة.

إن الدرس المستفاد من أزمة الكويت هو أن الخطر الحقيقي لأمن الخليج كان مصدره إقليميا لا دوليا، وأن هذا الأمر يستلزم مراعاة واحترام دول المنطقة للمواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي وحُسن الجوار ونبذ استعمال العنف في العلاقات بين الدول.

لقد أثبتت الأحداث أن أمن الخليج مسألة حيوية تهم المجتمع الدولي بكافة أشكاله وقواه. وإن هذا المجتمع لم يتردد في حماية مصالحه حين هددت الأوضاع الإقليمية تلك المصالح بشكل واضح. من هنا فإن ما يحدث في منطقة الخليج لا يمكن أن يكون معزولا عن تفاعلات واعتبارات السياسة الدولية، وعلى الأخص في ضوء نظام دولي جديد يتبلور عن أنقاض نظام دولي سيطر على العالم منذ الحرب العالمية الثانية ولا تزال عمليات المخاض السياسي الخاصة به تجلب الكثير من الكوارث السياسية والعرقية والطائفية في كثير من مناطق العالم.

وبالنظر الى الأحداث المتسارعة التي فرضت نفسها إقليميا في الآونة الأخيرة، والتي تمحورت حول سعي المجتمع الدولي لحماية شعوب المنطقة، بدليل الإجراءات الدولية لحصر عواقب سياسات النظام العراقي، فإن ما ظهر في نفس الوقت بإصرار جمهورية إيران الإسلامية على بسط سيطرتها وسيادتها على جزيرة أبو موسى والجزر العربية الأخرى في الخليج، بالرغم من الاتفاقيات والتصريحات المتلاحقة عن نية إيران بعدم التوسع وتهديد أشقائها في المنطقة، وإبعاد الخليج عن أخطار التدخل الخارجي، لا يخدم مصالح المنطقة والتطور النوعي للعلاقات الإيرانية - الخليجية في الآونة الأخيرة. وإننا نتطلع الى قيام إيران بدور بناء يمكن شعوب المنطقة من العيش في أمن وسلام ورخاء، بعيدا عن التصرفات التي تعيد الى الذهن سياسات التوسع والامتداد الفكري والعرقي والسياسي، وتتنافى مع روح العصر الجديد وتوجهات دول المنطقة التي ترغب في ترسيخ الأمن والاستقرار فيها.

لقد بذلت المملكة العربية السعودية، وما زالت تبذل، قصارى جهودها لتجنيب المنطقة مآسي الحرب والدمار. وليس بخفي أن حكومة بلادي لديها سياسة واضحة تنبع من إيمانها الثابت بوجوب تجنيب المنطقة أية صراعات، سواء كانت إقليمية أو دولية. ويعلم القاصي والداني بأننا لم نكن قط دعاة حرب أو مصدرا للتهديد أو العدوان لأية دولة أخرى، وذلك نابع من رفضنا لمنطق القوة في العلاقات الدولية. وانطلاقا من سياسة المملكـــة العربيـــة السعودية النابعة من حب السلام، فقد بادرت بالانضمام الى معاهدة حظر انتشار

الأسلحة النووية والتزمت بنصوصها، وعملت بشكل دؤوب على حث المجتمع الدولي على التخلي عن الأسلحة الكيميائية والجرثومية، وأسلحة الدمار الشامل بكافة استعمالاتها.

إن ما يدفع الدول والأمم والشعوب الى التسلح والتحالف هو شعورها وخوفها من الأطماع والأحقاد والأعداء الذين يتربصون بها ويهددون سيادة وسلامة أراضيها واستقلالها ومصالحها الحيوية. من هذا المنطلق فإن العدل يقتضي الاعتراف بشرعية لجوء الدول الى ما يضمن أمنها وبقاءها ويحافظ على شعوبها ومصالحها، انسجاما مع ميثاق هذه المنظمة، وهو اتجاه استقر العمل به في المجتمع الدولي وأقرته المعاهدات والاتفاقيات والممارسات التي أقرها القانون الدولي. وعلى سبيل المثال، فإن الوضع في منطقة البوسنة والهرسك لا ينسجم مع هذا التوجه نظرا لما يتعرض له شعب البوسنة والهرسك من عدوان صارخ يهدد بقاءه كشعب وأرضه كدولة اعترف بها المجتمع الدولي ولها عضويتها في الأمم المتحدة، سواء بالقتل والتدمير والتهجير أو التطهير العرقي، وهي أمور يندى لها جبين البشرية، خصوصا أمام عجز كافة الجهود الدولية الساعية الى إحلال السلام ووقف القتل ولجم المعتدي، الذي لم يتوان عن استخدام أي وسيلة وحشية بحوزته لإخضاع وإرهاب شعب البوسنة والهرسك المسالم الذي يطالب فقط باحترام حقوقه وحقوق بلاده كدولة لها حدودها وسيادتها، شأنها شأن أي دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة.

يحدونا الأمل، ونحن نقف على أعتاب عصر جديد وفي ظل التطورات التاريخية الحالية، أن تسفر مفاوضات السلام الجارية بين الدول العربية واسرائيل عن بارقة أمل تحقق سلاما دائما شاملا للمنطقة وعادلا للقضية الفلسطينية. إن نجاح مسيرة السلام الراهنة هذه يتوقف، ويقوم بشكل واضح، على التزام اسرائيل التزاما حقيقيا وجادا بتنفيذ قرارات الشرعية والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، وعلى رأسها القدس الشريف، الذي لن يقبل المسلمون التخلي عنه مهما طال الأمد.

إن الأمن بين الشعوب لن يتحقق بنشر الحروب والدمار وبث الفتن. وإن التعاون الدولي أمر مطلوب في وقتنا الحاضر أكثر من أي وقت مضى، وهذا التعاون لا بد أن يكون وليد النوايا السليمة، لأنه لا يمكن للسلم أن يتحقق اذا كانت النوايا الخفية أعظم من المكشوفة.

إن الأمن هو حصيلة الثقة، والثقة نتاج التضامن، والتضامن وليد المصداقية، وبدون هذه البديهيات لا يمكن أن يستتب السلم والأمن الدوليان ويكرس التضامن المنشود. إننا جميعا أمم وشعوب ودول تقع علينا أعباء تحمل مسؤوليات ضمان مستقبلنا بتفادي أخطاء الماضي، والنظر الى الأمور بواقعية وعقلانية تحث على الوئام وبث السلام وتبتعد عن الشوفينية والهيمنة وتحقق مجتمعنا تسوده المحبة والاطمئنان والثقة والتفاهم وذلك عن طريق التمسك بالمواثيق الدولية وصيانة مبادئ وأهداف هذا المجتمع الدولي من خلال أطر العمل البناءة التي تهدف الى خدمة الإنسانية والعدالة والشرعية الدولية.

السيد هو زايتونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصين): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب، باسم وفد الصين، عن التهاني الحارة لكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الحالية. وأود أن أهنئ أيضا الأعضاء الآخرين في هيئة المكتب على انتخابهم. وإني واثق من أنكم، بقدرتكم الفائقة وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة، ستوجهون هذه اللجنة إلى النجاح في مهامها. وأود في نفس الوقت أن أشكر الرئيس السابق للجنة، السفير مروزفيتش، ممثل بولندا، على ما أسهم به.

لقد وقعت منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة أحداث متتالية هامة في العلاقات الدولية، ومرت الحالة الدولية بتغيرات عميقة. وتخلص المجتمع الدولي في نهاية المطاف من نمط العالم القديم الذي تميز بالمواجهة بين الكتلتين العسكريتين الشرقية والغربية. والعالم، وهو يتطور في اتجاه تعددية الأقطاب، يدخل مرحلة تاريخية جديدة. ولا يزال السلم والتنمية الموضوعين الرئيسيين اللذين يهمان العالم في الوقت الحاضر.

بيد أن السلم والهدوء العالميين اللذين يتطلع إليهما المجتمع العالمي بشغف، لم يسودا تلقائيا بانتهاء الحرب الباردة. ونظرا للخلل الخطير في توازن القوى في العالم، فإن التناقضات التي كانت خبيئة في الماضي قد تكثفت وأصبحت التباينات بين الشمال والجنوب أكثر وضوحا. وإلى جانب ذلك، تتشابك الخلافات والنزاعات القديمة والجديدة مع بعضها البعض. كل ذلك يجعل العالم أكثر اضطرابا وتفجرا ويعمل على نشوب الصراعات المسلحة الشرسة. ولا يزال وجود الهيمنة وسياسات القوة يمثل العقبة الرئيسية أمام حل مسائل السلم والأمن والتنمية.

إن شعوب العالم التي تواجهها هذه الحالة الدولية المعقدة المضطربة تطالب بمزيد من الإلحاح بتفكيك النظام العالمي المجحف القديم، وتنادي بقوة أكبر بإنشاء نظام عالمي جديد. وإن النظام العالمي الجديد السلمي المستقر العادل الرشيد الذي يشمل نظاما اقتصاديا عالميا جديدا محققا للمساواة والمنفعة المتبادلة، هو نظام ينبغي أن يقوم على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم العدوان المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لبلدان العالم أن تسعى لتحقيق التنمية المشتركة في بيئة دولية يعمها السلم والأمن الدائمان. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه بتقدم العالم صوب تعدد الأقطاب، فإن هذا النظام الدولي الجديد سيقام فعلا في نهاية المطاف.

ومع حدوث التغييرات في الهيكل العالمي أحرز بعض التقدم في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. فقد صدقت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وتوصلا إلى تفاهم بشأن مواصلة خفض ترسانتيهما النوويتين الاستراتيجيتين. وقبل مدة ليست بالطويلة أعلنت الولايات المتحدة أنها ستسحب الأسلحة النووية التكتيكية من الخارج. وبدأ تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. إن المجتمع الدولي يرحب بهذه التطورات الإيجابية ويأمل أن تنفذ الأطراف المعنية بأمانة الاتفاقات والتفاهمات التي توصلت إليها. وفي نفس الوقت تدرك الشعوب أن الطريق لا يزال طويلا في ميدان نزع السلاح، فحتى بعد استكمال الخطوات المذكورة أعلاه بالنسبة لتخفيض الأسلحة لن يتغير الواقع، وهو أن هاتين الدولتين العسكريتين تمتلكان أكبر الترسانات النووية وأكثرها تقدما وأكثر الأسلحة تطورا، كما أن لديهما القدرة على استحداث أسلحة فضائية. ولهذا تقع عليهما مسؤولية خاصة في نزع السلاح. والمجتمع الدولي يحثهما على مواصلة تخفيض ترسانتيهما النوويتين تخفيضا كبيرا، وتدمير الرؤوس الحربية النووية التي خُفضت، ووقف تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها ووزعها، ووقف استحداث الأسلحة الفضائية.

إن حكومة الصين تدعو دائما إلى فرض الحظر الكامل على الأسلحة النووية وتدميرها تدميرا تاما، وهذا هو ما يتطلع إليه المجتمع الدولي بشغف، كما أن هذا هو هدفه الأساسي. ولتحقيق هذا الهدف النهائي، يجب اتخاذ بعض التدابير الانتقالية الآن. والصين على استعداد لعرض المقترحات التالية في هذا الصدد.

أولا، يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقتدي بالصين في التزامها بألا تكون أول من يبدأ باستخدام الأسلحة النووية، وأن تتعهد دون شرط بألا تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية أو مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويجب التوصل إلى اتفاق دولي في هذا المضمار.

ثانيا، يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تؤيد، كما أيدت الصين، اقتراح إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأن تحترم وضع المناطق الموجودة فعلا، وأن تتعهد بالتزامات مماثلة. ونحن نحث أيضا البلدان التي وزعت أسلحة نووية في الخارج على سحب كل هذه الأسلحة فورا.

ثالثا، على كل البلدان التي لديها قدرات فضائية أن تتقيد بمبادئ الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وأن توقف على الفور الأبحاث المتعلقة بأسلحة الفضاء وتجريبها وإنتاجها ووزعها، وألا تدخل منظومات أسلحة في الفضاء الخارجي.

والصين، بصفتها دولة حائزة للأسلحة النووية، تتقيد، من جانب واحد ودون شرط، بالتزامات مماثلة في هذه الميادين العامة، كما أنها قدمت الإسهامات الخاصة بها. ونأمل أن تحذو الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية نفس الحذو.

والحكومة الصينية، انطلاقا من موقفها المبدئي بفرض حظر كامل على الأسلحة النووية وتدميرها تدميرا شاملا، فإنها تؤيد المجتمع الدولي وتشاركه دائما في الجهود التي يبذلها لمنع انتشار الأسلحة النووية. وقد انضمت الصين بصفة رسمية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تأييدا منها لمقاصد المعاهدة وأهدافها واستجابة لأماني الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ومعاهدة عدم الانتشار من أكثر الصكوك الدولية قبولا على الصعيد العالمي في مجال تحديد الأسلحة. وعلى الرغم من احتوائها على جوانب قصور وعدم كفاية، فهي تلعب دورا إيجابيا في منع انتشار الأسلحة النووية. وسيعقد مؤتمر للأطراف في المعاهدة في عام ١٩٩٥. ونحن على استعداد للمشاركة في عمل لجنته التحضيرية بشكل بنّاء.

ونرى أنه لكي تزداد عالمية معاهدة عدم الانتشار، ومن أجل تحقيق توازن بين حقوق الدول الأطراف فيها والتزاماتها؛ يصبح مما له أهمية قصوى أن تعجل الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية سير عملية نزع السلاح النووي وأن تتخلى عن سياسة الردع النووي؛ وأن تقوم كل الدول الحائزة للأسلحة النووية بتوفير ضمانات الأمن للدول غير الحائزة لها، وأن تتعهد دون شرط بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية؛ وأن تعمد الدول ذات القدرة في مجال الصناعة النووية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بشكل فعال يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف البلدان، ولا سيما البلدان النامية؛ وأن يتعزز النظام الدولي لعدم الانتشار بالمشاركة الكاملة فيه من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

لقد أيدت الصين دوما المطالب الخاصة بإنشاء مناطق سلم ومناطق خالية من الأسلحة النووية من جانب البلدان المعنية في مختلف المناطق على أساس المشاورات الطوعية. وريثما يحدث ذلك، شجعنا باستمرار أن تحترم الدول الحائزة للأسلحة النووية مركز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأن تضطلع بالتزامات مناظرة. وهذا تدبير فعال يفضي إلى الأمن والاستقرار في مختلف المناطق وإلى تعزيز نزع السلاح النووي. وعلى أساس هذا الموقف المبدئي، وقعت الصين وصدقت على البروتوكولات الإضافية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومعاهدة اعتبار جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونؤيد الاقتراحات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا وشبه الجزيرة الكورية.

وهنا أود أن أذكر أن حكومة الصين تؤيد جهود المؤتمر الخاص الذي عقدته مؤخرا الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو لتحسين عالمية المعاهدة وفاعليتها وتؤكد من جديد الالتزامات التي اضطلعت بها الصين فيما يتصل بالمعاهدة. ونحن نقدر في هذه المرحلة تصديق فرنسا أخيرا على البروتوكول الإضافي الأول للمعاهدة.

بعد سنوات عديدة من المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، أبرمت اتفاقية دولية في نهاية المطاف بشأن الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة الكيميائية، وبهذا وضع أساس قانوني دولي للتخلص من هذه الفئة الكاملة من أسلحة التدمير الشامل على الصعيد العالمي. وأن الصين، كدولة غير حائزة للأسلحة الكيميائية، تعرضت بدرجة كبيرة في الماضي كضحية للأسلحة الكيميائية الأجنبية، تؤيد دائما الحظر الكامل والتدمير الشامل لجميع الأسلحة الكيميائية وجميع مرافق إنتاجها. وإننا إذ نولي أهمية قصوى للاضطلاع بدور نشط في المفاوضات الخاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية، فقد قدمنا إسهاماتنا في هذا المجال.

ورغم أن مشروع الاتفاقية الحالي لا يزال يعاني من بعض أوجه القصور، وأوجه الخلل وعدم الاتساق من حيث المضمون، فإننا نعتقد أن أغراضها ومقاصدها، ولا سيما الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة الكيميائية، ينبغي أن تحظى بالموافقة والدعم على نطاق واسع من جانب المجتمع الدولي. ولهذا، انضمت الصين إلى توافق الآراء بشأن مشروع الاتفاقية في مؤتمر نزع السلاح ووافقت على أن يقدم مشروع الاتفاقية إلى الجمعيـــة العامة في دورتها الحالية لمناقشته. وفي هذه الأثناء، أعربت الصين أيضا في بيان

موقفها، عن شواغلها وتحفظاتها بشأن أوجه قصور مشروع الاتفاقية، علاوة على أملها بأن يتم علاج هذا القصور على النحو الواجب. وترى الصين أن التنفيذ الكامل للأهداف الأساسية لمشروع الاتفاقية وتحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية سيعد دون شك أمرا ذا أهمية إيجابية لصون السلم والأمن الدوليين.

إن نزع السلاح والحد من الأسلحة يهمان مباشرة حقوق ومصالح كل بلد علاوة على السلم والأمن الدوليين. ولهذا، يحق لجميع بلدان العالم، كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها، أن تشارك على قدم المساواة في المناقشات وتسوية تلك المسائل، بدلا من تركها لاحتكار أو سيطرة حفنة من الدول الكبيرة. وبغية تعزيز السلم والأمن الدوليين وتعزيز عملية نزع السلاح، ينبغي التخلص من الهيمنة وسياسات القوة بالكامل من العلاقات الدولية، وينبغي أن تحترم كل الدول احتراما صارما ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأخرى المتصلة بالعلاقات الدولية بغية كفالة الاحترام الكامل لسيادة كل بلد، واستقلاله، ووحدة أراضيه وأمنه.

إننا نعارض محاولة أي بلد التدخل في التعاون الطبيعي وعرقلته فيما بين الدول ذات السيادة بذريعة منع انتشار الأسلحة. ونرفض بقوة الانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة، والمعايير الأخرى للعلاقات الدولية بل وانتهاك أي بلد لالتزامه بالاتفاق الدولي وذلك بالتدخل الصارخ - عن طريق نقل الأسلحة - في الشؤون الداخلية لبلد آخر. إن التصرف بهذه الطريقة المزدوجة المعايير والمنطوية على نكث العهود في ميدان الحد من الأسلحة، أمر من صميم خصائص الهيمنة وسياسات القوة وهو مضر بالسلم والأمن الدوليين والاستقرار الدولي.

تعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ مستقرة نسبيا من الناحية السياسية وتمر بتنمية اقتصادية مستدامة. وإن الصين، بوصفها بلدا آسيويا في المحيط الهادئ، تولي أهمية قصوى لصون الأمن والاستقرار في المنطقة وتطوير العلاقات الودية مع البلدان المجاورة. ومن أجل هذه الأهداف، بذلنا جهودا دؤوبة. وقد اتبعت الصين باستمرار سياسة خارجية مستقلة للسلم، مقاصدها الأساسية ضمان الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية وتعزيز السلم العالمي والتنمية. والصين لا تسعى إلى الهيمنة أو إلى أي مجال نفوذ، كما أنها لا تسعى إلى إنشاء قواعد عسكرية في الخارج. وليس لدينا جندي واحد يرابط عبر البحار، أو يشكل تهديدا لأي بلد آخر. إن الصين قوة راسخة من أجل السلم والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي العالم ككل.

وبغية تعزيز نزع السلاح العام والكامل والأمن في منطقة المحيط الهادئ، تعتنق الصين الآراء التالية.

أولا، ينبغي على بلدان آسيا والمحيط الهادئ، في تطوير علاقاتها بعضها ببعض أن تلتزم التزاما صارما بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة الخاصة بالتعايش السلمي، وأن يحترم كل منها الآخر، وأن يعامل بعضها البعض بإخلاص، وأن يتعاون بعضها مع بعض على قدم المساواة وأن تعيش في ظل الود والصداقة.

ثانيا، لا يجب أن يسعى أي بلد من آسيا والمحيط الهادئ إلى تحقيق هيمنة إقليمية أو دون إقليمية إو إلى إقامة منطقة نفوذ، أو أن يقيم أو يشارك في كتلة عسكرية موجهة ضد بلدان أخرى، أو أن يبني قواعد عسكرية على أرض أجنبية، أو أن يحشد قواته في الخارج. ولا ينبغي أن ينتهك سيادة ووحدة أراضي البلدان الأخرى أو أن يتدخل في شؤونها الداخلية، أيا كانت الذريعة.

ثالثا، يتعين على جميع بلدان آسيا والمحيط الهادئ أن تلتزم بتطوير علاقات حسن الجوار والعلاقات الودية. وعليها أن تسوي نزاعاتها الإقليمية ونزاعات الحدود بالإضافة إلى المشاكل الأخرى المتخلفة من الماضي، من خلال المشاورات السلمية بدلا من اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها. وفي هذا المضمار، يمكن أن تجرى المفاوضات السلمية حينما تكون الظروف مواتية؛ ودون ذلك، ينبغي تنحية أي نزاع أو مشكلة جانبا حتى تتهيأ له الظروف المواتية.

رابعا، لا ينبغي أن يشترك أي من بلدان آسيا والمحيط الهادئ في سباق التسلح بأي شكل من الأشكال. وينبغي أن تظل القدرات الدفاعية لكل بلد على مستوى يتمشى مع احتياجاته الدفاعية المشروعة.

ونحن نرى أنه بغية تعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ينبغي أن تبذل الجهود أولا وقبل كل شيء على الصعيد الثنائي من أجل تعزيز الحوار واتخاذ التدابير لزيادة الثقة، وخفض التوترات، وتسوية النزاعات وتعزيز الأمن، وبهذا نصل على نحو تدريجي إلى إنشاء وتطوير آلية مناسبة للحوار فيما يتصل بالأمن الإقليمي ودون الإقليمي. ونحن على استعداد للعمل سويا مع كل البلدان المعنية لزيادة تحسين بيئة السلم والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

إن المهمة التي تواجه اللجنة الأولى في الدورة الراهنة للجمعية العامة للأمم المتحدة هامة وشاقة. وهنا، أود أن أطمئنكم بأن الوفد الصيني، سيتعاون معكم على نحو وثيق، بموقف إيجابي وبنّاء، ومع الوفود الأخرى لدى النظر في بنود جدول أعمالنا وسيسهم في نجاح أعمال اللجنة الأولى وفي إحراز المزيد من التقدم في ميدان الأمن ونزع السلاح.

السيد بيسكونوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود بادئ ذي بدء أن انضم الى الذين تقدموا اليكم بالتهانئ، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن أعبر عن أطيب التمنيات لبقية أعضاء المكتب. وإني لواثق من أن عملنا تحت قيادتكم القديرة، سيدي الرئيس، سيدار بروح بناءة وسيحقق نتائج هامة. وأود أن أؤكد لكم، من جانبي، تعاون الوفد الروسي معكم تعاونا كاملا.

تنعقد الدورة السابعة والأربعون للجمعية العامة في سياق تغيرات جذرية في جميع جوانب حياة المجتمع العالمي. وفي هذه الظروف ترى روسيا أن دور الأمم المتحدة في المقام الأول يتمثل في أن تتناول بفعالية التحديات القائمة والجديدة التي تواجه العالم وأن تكون قوة الدفع الرئيسية لتنمية التعاون والأمن العالميين. ومهمتنا المشتركة اليوم ليست حماية ما حققناه فحسب وإنما أيضا التحرك قدما على طريق زيادة تحسين المنظومة للحفاظ على السلم وصون الاستقرار على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

تتطلب النهضة الحالية للأمم المتحدة اتباع نُهج جديدة للمداولات بشأن العديد من بنود جدول الأعمال، بما في ذلك تلك المتصلة بمسائل الأمن الدولي. ولا بد أن تعطى هذه المسائل فحوى جديدة لكي تبرز وقائع عالم ما بعد المواجهة. وبالتالي، يرى الوفد الروسي أنه ينبغي إيلاء الانتباه الى جوهر المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة، وبخاصة فحوى المقررات المتعلقة ببند جدول الأعمال "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي".

يتصور وفدي قرارا موجزا وشاملا في آن معا يتضمن أفكارا ملموسة بشأن وسائل تعزيز قدرات حفظ السلام لدى الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية وكفالة الاستقرار والمسار الطبيعي الذي يمكن التنبؤ به في العلاقات الدولية. ومن شأن هذا النهج أن يمكننا من بناء قاعدة عملية أكثر للمداولات بشأن المسائل الأمنية ويقدم دفعة إضافية لجهود الأمم المتحدة الرامية الى كفالة الأمن الدائم للجميع.

إن جهود الأمم المتحدة عبر السنة الماضية في مجال تسوية الصراعات والأزمات قد تمخضت عن نتائج ملموسة. فقد تصرفت المنظمة بمزيد من المواظبة والسرعة أكثر من أي وقت مضى وأثارت توقعات عظيمة بحسم الصراعات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية.

وبالإضافة الى ذلك، لدينا أمل جديد فيما يتعلق بتنفيذ المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام "خطة للسلام" (A/47/277). ويعتبر وفدي هذه الاقتراحات محاولة حثيثة لإيجاد حلول ملائمة على أساس جماعي للمشاكل التي بدأت تظهر في مجال الأمن الدولي. ونرى أن قيمتها الخاصة تكمن في تلمس السبل الفعالة لتعزيز القدرات الوقائية للأمم المتحدة في الحيلولة دون ظهور بؤر جديدة للتوتر.

وترى روسيا أنه يمكن تسهيل تحقيق هذه الأهداف بإنشاء خطوط ساخنة للاتصال بمقر الأمم المتحدة، وإرسال بعثات الوساطة وتطوير أساليب تقصي الحقائق، وكذلك إقامة مناطق منزوعة السلاح، وممرات إنسانية ومناطق أمان.

ويبدو أن تطوير نظام أمن جماعي يعوّل عليه يقتضي زيادة تطوير آلية لمكافحة الأزمات تابعة للأمم المتحدة، تتراوح بين الاستخدام الأكثر فعالية للسبل والوسائل الرامية الى التسوية السلمية للمنازعات وتدابير الإنفاذ الحاسم الرامية الى استعادة السلم والأمن الدوليين وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي التدليل أيضا على المسؤولية المشتركة للعالم المتحضر في الحالات التي تقع فيها انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وبصفة خاصة لحقوق الأقليات.

ولقد دللت التجارب الأخيرة في أوروبا وافريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى على أهمية التنسيق الواضح والارتباط بين جهود صنع السلم التي تبذلها الأمم المتحدة وجهود المنظمات الإقليمية. وهذا قد يساعد على إعطاء جوهر حقيقي لأحكام الفصل الثامن من الميثاق. ويمكن للمنظمات الإقليمية، بل ويتعين عليها أن تبذل إسهاما أكبر من أجل صيانة السلم والمساعدة على إخماد الصراعات العرقية والدينية والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية.

إن المسائل الأمنية ترتبط ارتباطا لا ينفصم عراه بمشاكل الحد من الأسلحة وتخفيضها. ولا يزال نزع السلاح من أعلى أولويات روسيا. وسيمتثل بلدنا امتثالا دقيقا بجميع التزامات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق بموجب الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في هذا المجال السارية المفعول الآن أو التي تم التوقيع عليها

إن الجهود الحالية لخفض القوات المسلحة والأسلحة لا ترمي الى تنظيم المؤشرات النوعية والعددية للتسلح، كما كان الحاصل في السابق، ولكن الى كفالة الأمن المشترك وفقا للفهم الجديد للتعادل العسكري والاستراتيجي بصفته مساواة في الأمن بدلا عن المساواة في التهديد المتبادل.

وهذا النهج يحدد سياساتنا العسكرية - السياسية والعسكرية - الاستراتيجية الطويلة الأجل كما ترد في الرسالة التي بعث بها في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ رئيس الاتحاد الروسي الى الأمين العام. وتمشيا مع تلك الوثيقة تمشيا تاما، ستنظم روسيا قواتها المسلحة بأسلوب لا يمكن معه استخدامها لأغراض غير الدفاع عن سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية وأنشطة حفظ السلام وفقا لقرارات المجتمع الدولي.

وسنسعى الى تخفيض القوات النووية الاستراتيجية الى أدنى مستوى يضمن منع الحرب، ويزيل أي حافز لتوجيه الضربة الأولى التعويقية.

وتؤيد روسيا الإزالة الكاملة، تحت رقابة فعالة، للأسلحة النووية وجميع أنماط أسلحة التدمير الشامل الأخرى. ويؤيد بلدنا تأييدا ثابتا اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أنماط أسلحة التدمير الشامل ونظم إيصالها.

إننا نؤيد إتاحة أقصى درجة من الصراحة والقابلية للتنبؤ بصورة متبادلة، وكذلك تدابير بناء الثقة في المجال العسكري، بما في ذلك المذاهب العسكرية، والميزانيات الدفاعية وخطط التنظيم والأنشطة في مجالات القوات المسلحة والتجارة الدولية بالأسلحة.

وروسيا على استعداد للتعاون في وضع تدابير إضافية لتلافي اندلاع الحرب بشكل غير متعمد أو بسبب الخطأ في الحسابات أو الإرهاب أو منع الحوادث العسكرية. وسنساعد ونشارك في إنشاء هياكل للأمن الجماعي على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى أساس هذه الأهداف الطويلة الأجل، يعتزم الاتحاد الروسي تلمس سياسات فعالة في جميع مجالات عملية نزع السلاح، سواء بالتعاون مع شركائنا أو بصفة انفرادية.

وقد كان المثال المقنع على هذا النهج والخطوة الجديدة الجذرية في مجال رصد الأسلحة التفاهم المشترك الذي توصل إليه في واشنطن رئيسا روسيا والولايات المتحدة بشأن المزيد من التخفيضات الكبيرة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية. ويمثل ذلك التفاهم المشترك امتدادا منطقيا لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (معاهدة ستارت) وبروتوكول لشبونة الخاص بها. ولقد أصبحت تجليا عمليا في المجال العسكري للنمط الجديد جذريا للعلاقات بين روسيا والولايات المتحدة ودورا مختلفا لهاتين الدولتين في العالم. فللمرة الأولى، يقوم تفاهم لا على أساس المساواة الحسابية وإنما على أساس الكفاية المعقولة. وهذا الظرف هام من حيث المبدأ، ونأمل أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على موقف الدول النووية الأخرى وعلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي ككل.

وبالطبع تتمثل المهمة ذات الأولوية الآن، حسب اعتقادنا، في تنفيذ هذه الاتفاقات الرئيسية: يتعين علينا أن نتأكد من أن معاهدة ستارت وبروتوكول لشبونة الخاص بها قد صادقت عليهما جميع الدول المشاركة وأن تفاهم واشنطن المشترك حول مزيد من التخفيضات في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية قد تم التعبير عنه في شكل معاهدة.

ويجري إحراز تقدم في مجالات أخرى من نزع السلاح أيضا. وقد صادق البرلمان الروسي على معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وقد سرى مفعول هذه المعاهدة في تموز/يوليه ١٩٩٢ بقرار من الدول المشاركة فيها. ونتيجة للتخفيضات التي تنص عليها المعاهدة وغيرها من التدابير، سيصبح من الممكن تخفيض خطر حدوث هجوم مفاجئ أو عمليات هجومية واسعة النطاق في أوروبا الى أدنى حد ممكن، بل وإزالة هذا الخطر عمليا. وسريان مفعول المعاهدة يتيح إمكانات لإقامة نظام أمن جماعي شامل موثوق على أساس الثقة والتعاون بين جميع الدول الأوروبية، والولايات المتحدة وكندا.*

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوه (جمهورية كوريا).

إن الظروف الحالية تهيئ فرصا جديدة واسعة لإحراز تقدم حقيقي في كل مجالات نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح في إطار العملية المتعددة الأطراف. ومن الحتمي أن نوائم تلك العملية مع متطلبات العصر، وأن نعزز دورها المستقل بأن نكفل لها أن تكون متماشية مع القوالب التفاوضية والتدابير الانفرادية، ومكملة لها.

إن المسائل المتصلة بعدم انتشار جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل ومنظومات إيصالها، وكذلك تعزيز نظم عدم الانتشار الحالية أصبحت الآن في طليعة المسائل التي تنصب عليها الجهود المتعددة الأطراف.

وتهدف الأنشطة الجارية في هذا الصدد، أساسا، إلى تعزيز معاهدة عدم الانتشار النووي، وجعلها اتفاقا عالميا ساريا إلى أجل غير مسمى. وهذا في الواقع هو الهدف الرئيسي للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المقرر عقده في عام ١٩٩٥.

ونحن نرحب بانضمام فرنسا والصين وجنوب افريقيا وعدد من الدول الأخرى إلى معاهدة عدم الانتشار، ونرحب أيضا بتعهدات الأرجنتين والبرازيل بصدد الضمانات اللازمة.

وترى روسيا أن من الأهمية بمكان ألا يؤدي تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق إلى تدهور الحالة في مجال عدم الانتشار. إن التزام أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدول غير نووية، في أقرب وقت ممكن، يكتسي أهمية جوهرية في هذا السياق.

وينبغي على الأمم المتحدة أن تواصل توجيه الاهتمام إلى المشاكل الخاصة بمتابعة تعزيز نظام الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إن روسيا، بوصفها الدولة الخلف لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، فيما يتعلق بعضويته في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن، ومشاركته في المعاهدات الدولية، تؤكد مجددا البيان الذي أدلى به الممثل السوفياتي في مجلس الأمن في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٦٨ بشأن مسألة الضمانات الإيجابية. ونحن نرى أيضا أنه من المناسب أن توصي الجمعية العامة مؤتمر نزع السلاح بأن يُعجّل من عمل اللجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية بغية تشجيع السعي للتوصل إلى حلول عملية مقبولة عالميا في هذا المجال. ويمكن النظر، على سبيل المثال، في استحداث صيغ للضمانات للدول غير الحائزة على أسلحة نووية تكون أكثر تواؤما وإن لم تكن مطابقة تماما.

وفي رأينا، أن بوسع الأمم المتحدة أن تسهم اسهاما كبيرا في إنشاء آلية دولية فعالة لرصد إنتاج وتصدير المواد الانشطارية. وعلى وجه الخصوص، يصح أن تعبر الجمعية العامة عن تأييدها للإعداد المبكر لاتفاق دولي بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح. ونحن نحبذ إدراج هذه المسائل على الفور في العملية التفاوضية.

ويرحب الاتحاد الروسي بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بالتخلي عن إنتاج البلوتونيوم، واليورانيوم عالي التخصيب، المستخدمين في الأغراض المتصلة بالأسلحة النووية. ويؤكد الاتحاد الروسي من جانبه عزمه على مواصلة تنفيذ برنامج إغلاق ما تبقى من المرافق الروسية المخصصة لإنتاج البلوتونيوم من الرتبة الصالحة للأسلحة. كما أن اقتراحنا على الولايات المتحدة أن تشرع على الفور في إجراء محادثات من أجل التوصل إلى وقف خاضع للإشراف لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأغراض المتصلة بالأسلحة النووية هو اقتراح لا يزال قائما.

ونحن نرى أن الولايات المتحدة يمكنها، ابتداء من اليوم، أن تشترك بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز نظام رصد تصدير القذائف وتكنولوجيا القذائف. وإلى جانب تحسين الهياكل الحالية للرصد في هذا المجال، وإضفاء الطابع الرسمي عليها، فقد حان الوقت لإجراء دراسة شاملة عن وسائل إنشاء آلية دولية جديدة للتحقق تشترك فيها كل من الدول الموردة ذات القاعدة التكنولوجية المتطورة، والدول المهتمة بالحصول على القذائف وتكنولوجيا القذائف للاستخدام في أغراض سلمية.

وفيما يتعلق بضبط وتقييد عمليات توريد الأسلحة على الصعيد الدولي، يمكن للأمم المتحدة أن تسهم إسهاما كبيرا في تعميم المبادئ التوجيهية لعمليات نقل الأسلحة التقليدية، التي أقرها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. ونحن نرى أن من المهم إرساء تقليد التنسيق بين أنشطة الأعضاء الخمسة في مجال بيع الأسلحة، وكذلك متابعة النظر في هذه المسائل في الأمم المتحدة وفي مؤتمر نزع السلاح.

إن اكتمال العمل في الأمم المتحدة بشأن سجل الأسلحة التقليدية يتيح الفرصة لاشتراك أكبر عدد ممكن من البلدان في النظام الناشئ للتحقق من بيع الأسلحة. إن هذه المشاركة تساعد بكل تأكيد على تهيئة مناخ من الصراحة والثقة في هذا المجال.

وتؤكد روسيا عزمها، بداية من عام ١٩٩٣، على توفير بيانات سنوية وفقا لما يتطلبه السجل.

وفي المرحلة الحالية، يبدو أن بوسع الأمم المتحدة، أن تؤدي دورا هاما في تعزيز الاتصالات بين الدول المنتجة للأسلحة بغية الأخذ بنُهج موحدة في صدد بيع الأسلحة، والتنسيق فيما بين نظمها الوطنية للإشراف على الصادرات.

إن العلاقة بين تعزيز نظام عدم الانتشار وتدابير نزع السلاح الإقليمية ودون الإقليمية تزداد وضوحا يوما بعد يوم. وينبغي أن تشكل هذه التدابير جزءا لا يتجزأ من نظام الأمم المتحدة الناشئ للدبلوماسية الوقائية، وعنصرا حيويا في صون الاستقرار الإقليمي. ويصح بالتالي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أنشط في البحث عن أفضل الطرق الممكنة لضمان الأمن، مع التشديد على خفض القدرات العسكرية للدول في مختلف المناطق.

ويمكن للأمم المتحدة أيضا أن تقدم مساعدة كبيرة في تحسين فعالية عمليات الأمن الإقليمي، استنادا إلى نهج شامل يشمل، في جملة أمور، تقوية الجهود متعددة الأطراف في مجال عدم الانتشار بالنسبة لجميع أنواع أسلحة التدمير الشامل، والقذائف الحربية وتكنولوجيا القذائف؛ ومراقبة عمليات النقل الدولي للأسلحة والحد منها؛ وتعزيز تدابير بناء الثقة والصراحة في المجال العسكري.

إن القضايا التي يتألف منها المـُركـَّب النووي لا تزال قضايا ذات أهمية في جهود الأمم المتحدة. وينبغي إعادة تنشيط النظر في تلك المسائل مرة أخرى وإعطاؤه مضمونا محددا ملموسا، فينبغي أن نتلافى الإدلاء بالبيانات الخطابية، وأن نبتعد عن كل مخلفات التمسك بالقوالب العقائدية الجامدة. وفي هذه المرحلة، ينبغي أن نستهدف المواءمة بين الخصائص الكمية والنوعية للقدرات النووية المتبقية وفقا لمتطلبات الحد الأدنى المعقول من الكفاية في إطار الحركة المستمرة المتدرجة صوب عالم خال تماما من الأسلحة النووية.

ومما له أهمية متزايدة متابعة تعزيز التقارب بين مواقف مختلف البلدان بشأن الحد من التجارب النووية حتى نصل إلى وقفها تماما. وتحبذ روسيا الشروع على الفور في وضع اتفاق دولي مناسب يضم كل الدول. إن الوقف الاختياري لمدة سنة المعلن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، يُعد دليلا واضحا على موقفنا.

وأود أن أذكّر أيضا بأنه في نيسان/أبريل من هذا العام، ناشد السوفيات الأعلى لروسيا الدول النووية الأخرى أن تقتدي بروسيا وتعلق تجاربها النووية. ونحن نرحب بقرار فرنسا، ومن بعدها الولايات المتحدة بتعليق التجارب النووية. وفي هذا السياق، أود أن أعلم أعضاء اللجنة بأنه في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر، وقّع الرئيس بوريس يلتسن مرسوما بتمديد الوقف الاختياري الروسي إلى أول تموز/يوليه١٩٩٣. ولو حذت الدول النووية الأخرى حذو روسيا وفرنسا والولايات المتحدة، لتفتحت آفاق حقيقية لتحقيق حلم البشرية الذي طال انتظاره، حلم حظر التجارب النووية إلى الأبد. وتحبذ روسيا الشروع دون تأخير في مباحثات بشأن صياغة معاهدة للحظر الكامل والعام للتجارب النووية.

واليوم يوشك المجتمع العالمي على إبرام اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها. وأتعشم أن يكون بوسعنا عند مناقشة هذه المسألة في هذه الدورة، أن تنهج النهج البنّاء المسؤول اللازم الذي يُمكّن كل الدول بلا استثناء من الانضمام إلى الاتفاقية.

وفي هذه الدورة، سننظر في دراسة الأمين العام الخاصة بالمفاهيم والسياسات الأمنية الدفاعية. وفي رأينا، أن التوصيات الواردة في الدراسة تهيئ أساسا للاستمرار في المناقشات المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة، وللمزيد من البحث في هذه الموضوعات بأشكال أخرى. كما تحدد هذه التوصيات خطوات عملية لتنفيذ السياسات الدفاعية التي تضمن الأمن سواء على المستوى العالمي أو بالنسبة للدول كل على حدة.

وينوي الوفد الروسي، مع غيره من البلدان الأخرى التي شاركت في هذا العمل، أن يقدم مشروع قرار حول هذه الدراسة، ونثق في أنه سيحظى بتأييد واسع النطاق.

ونحن نعتبر المسائل المتعلقة بالتحقق من أهم مجالات أنشطة الأمم المتحدة، ونحبذ وضع استراتيجية دولية شاملة للتحقق، وإنشاء آليات مناسبة متعددة الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة. وهناك توافق متنام في الآراء الآن حول دور وشكل وأساليب أنشطة التحقق. وروسيا على استعداد لإجراء مزيد من المناقشات حول أي مبادئ واقتراحات تستهدف تنمية التعاون الدولي في هذا المجال. وترد أفكارنا وتعليقاتنا بشأن التحقق في الرسالة الموجهة من البعثة الدائمة لروسيا إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي رأينا، أن دراسة المسائل المتعلقة بالتحويل في هذه الدورة، ينبغي أن تستهدف صياغة توصيات وبرامج عملية محددة. وتحبذ روسيا إنشاء آلية خاصة معنية بمسائل التحويل تابعة للأمم المتحدة وتشارك فيها الدول الصناعية الكبرى وغيرها من الدول التي لها اهتمام بهذه المسائل. على أن تقوم هذه الآلية بتنسيق ودمج جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومجتمع الأعمال في سياق تحويل الصناعات العسكرية.

إننا نرحب بالتعاون الدولي فيما يتعلق بالتحويل، وننوي أن نشجعه بإنشاء نظام المعاملة "الأكثر رعاية" وإعطاء حوافز ضريبية للمشروعات المناسبة.

وفي هذه المرحلة من تاريخنا يتعاظم تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على الأمن الدولي بشكل واضح وينبغي أن تركز الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جهودها على تفادي سباق التسلح النوعي وتسهيل

حصول جميع البلدان على منجزات التقدم العلمي والتكنولوجي للأغراض السلمية. ونرى من الضروري منع أي آثار سلبية تنجم عن التقدم العلمي، والاستفادة من هذا التقدم في الأغراض البناءة، وإبراز الإمكانات التي ينطوي عليها العلم والتكنولوجيا بالنسبة لصيانة الأمن الدولي في إطار العلاقة بين التقدم العلمي والتكنولوجي ونزع السلاح والتنمية وحماية البيئة.

وقد آن الأوان لإلقاء نظرة جديدة على آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومن الواضح أن الأطراف الثلاثة المشاركة في هذا المجال وهي - اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح بحاجة إلى المزيد من إعادة الهيكلة وترشيد العمل.

إننا نرحب بكون المسائل المتعلقة بنزع السلاح وبالأمن الدولي مسائل يجري تناولها معا في مداولات اللجنة الأولى، ونحن على استعداد لأن نساعد في ترشيد أنشطة اللجنة ولا سيما في تبسيط جدول الأعمال ونبذ مشاريع القرارات التي تنبع من نزعة المجابهة ولا تعبر عن الواقع الحالي.

إن نهجنا في النظر إلى مسائل نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف يقوم على الروح العملية التي تتمثل في التركيز على تحقيق النتائج الملموسة والاستعداد للتوصل إلى حلول وسط معقولة والتعاون مع جميع الدول. ونحن نتوقع من هذه الدورة أن تقوم بعمل مثمر وأن تتخذ قرارات عملية تتواءم مع الواقع الراهن في مجالي نزع السلاح والأمن.

السيد ويسنمورتي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنعقد دورة هذا العام للجنة الأولى في ظل خلفية من التطورات المشجعة في مجال الحد من التسلح والأمن الدولي. ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد اختتام المفاوضات بشأن معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والاتفاق الذي توصلت إليه الدولتان الكبريان في حزيران/يونيه الماضي على إجراء تخفيضات ثنائية في الأسلحة النووية. ونأمل أن تشارك الدول النووية الأخرى في هذه المساعي، وبذلك تخلص العالم من الأخطار التي يشكلها التهديد النووي. وتعد معاهدة السماوات المفتوحة التي تنص على التحليق الجوي غير المسلح لأغراض المراقبة اسهاما هاما في تعزيز الأمن والثقة بين الموقعين عليها. وعلاوة على ذلك، فهناك ثلاث

من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية قد أعلنت وقفا مؤقتا لتجارب الأسلحة النووية. وهناك خطوات ملموسة أخرى تتضمن انضمام عدد من البلدان لمعاهدة عدم الانتشار والتقدم الحاسم المحرز في مجال معقد هو مجال التحقق، بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بالتفتيش في الموقع، التي يجري إدراجها الآن في الاتفاقات لضمان الامتثال لتلك الاتفاقات. وفي نفس الوقت، وصلت المفاوضات التي بدأت منذ عقدين بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية، أخيرا، إلى خاتمة ناجحة.

وقد رحب اجتماع القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد في جاكرتا في الشهر الماضي، بتوسيع وتعميق أبعاد مفهوم نزع السلاح والأمن. فالاتفاقات لم تعد مجرد تنظيم لعملية التسلح وسباق التسلح، بل أصبحت تشمل الآن تدمير الترسانات القائمة فضلا عن الحد من الإنتاج في المستقبل. وقد أعرب مؤتمر القمة عن الأمل في أن تؤدي هذه التطورات، التي تخلق بيئة عالمية جديدة، إلى التخلي عن النظريات الاستراتيجية فتسهم بالتالي في الأمن العالمي.

ومع ذلك، فقد لاحظ مؤتمر القمة أن جانبا كبيرا من جدول أعمال نزع السلاح لم ينته بعد. إن قيام عالم خال من الأسلحة النووية - وهو وحده يضمن بقاء البشرية - قد ظل على الدوام رؤية تراود حركة عدم الانحياز، وتحقيقها مسؤولية جماعية واقعة على الدولة. وقد حثثنا على الإسراع بالجهود التي تُبذل بصدد قضايا نزع السلاح الأخرى، ولا سيما حظر أسلحة التدمير الشامل. وما برحت النظريات الاستراتيجية تلقي بظلالها على أنحاء المعمورة، كما أن الترسانات القائمة، التي يستمر تحديثها، ما زالت تهدد العالم. وقد طالب مؤتمر القمة بنظام عالمي جديد خال من الخوف من استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل يقوم على مبادئ التعايش السلمي، وعدم استخدام القوة، وعدم التدخل بكافة أشكاله.

كما أبرز مؤتمر قمة جاكرتا أيضا الأثر المحزن للإنفاق العسكري على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الوطنية. وما برحت حركة عدم الانحياز تؤكد على أن الموارد المفرج عنها عن طريق نزع السلاح وخفض التسلح ينبغي أن توجه إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية. إن إقامة مثل هذه الصلة المثمرة بين نزع السلاح والتنمية سيتيح أيضا بلوغ الأمن عند مستويات أقل من التسلح.

وعلينا أن نسلم الآن أنه لم يعد بالإمكان تعريف السلم والأمن من الزاوية العسكرية وحدها، وأن الأمر يقتضي الأخذ بنهج متعدد الوجوه. فهناك مجموعة عريضة من التهديدات غير العسكرية، تؤلف الآن جدول الأعمال العالمي، وينبغي أن نأخذها في الحسبان في جهودنا لإقامة عالم يتمتع بالاستقرار والسلام. ودون إحراز تقدم اقتصادي واجتماعي، سيتعذر القضاء على الأمية والفقر والجوع وسوء التغذية فضلا عن تحقيق النمو السكاني المتوازن والعيش في بيئة مأمونة وقيام أمن عالمي.

وهناك اعتراف متزايد في نفس الوقت بأن مصادر الشواغل الأمنية كثيرا ما تكون إقليمية، وأن الإطار الصحيح لإحراز نتائج إيجابية لا بد أن يراعي الشواغل الجغرافية - السياسية والتاريخية والثقافية وغيرها من شواغل الدول في الإقليم المعين أو المنطقة دون الإقليمية المعينة. وفي هذا الصدد، دعا مؤتمر قمة جاكرتا إلى إجراء حوارات إقليمية للنهوض بالأمن وتعزيز التعاون الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والثقافي. وهذا النهج قد ييسر البدء في التفاوض حول خفض التسلح بين الخصوم في بعض المناطق. كما أعرب مؤتمر القمة أيضا عن اعتقاده بأن النهجين الإقليمي والعالمي بصدد نزع السلاح يكمل كل منهما الآخر ويدعمه، وإنه ينبغي سلوك النهجين لتعزيز أمن جميع الأمم*.

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وما فتئت الخصائص المحددة للأسلحة الكيميائية، والطبيعة العشوائية لآثارها المدمرة، تمثل منذ زمن طويل شاغلا جادا لحكومة بلدي، وفي عام ١٩٧٩، شرعت إندونيسيا، بالتعاون مع هولندا، في تدمير عوامل الأسلحة الكيميائية المتبقية منذ الحرب العالمية الثانية. وعلى ذلك، فمن دواعي ارتياح وفد بلدي أن يلاحظ الاختتام الناجح لإعداد مشروع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وقد دلل ذلك على إمكانية تحقيق توافق في الآراء بالرغم من التعقيدات السياسية والتقنية للمسائل المتصلة بهذا الموضوع. ومشروع الاتفاقية شامل في نطاقه وغير تمييزي في طبيعته، وينطوي على ضمانات، ويحتوي على أحكام بعيدة الأثر تتصل بالتدمير والتحقق. والأهم من ذلك، أنه يحظر فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل. ونحن نرحب بالاتفاقية، بصفة خاصة، باعتبارها إنجازا رئيسيا سيفيد المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان العالم الثالث الأكثر تعرضا لخطر استخدام الأسلحة الكيميائية. ويعتبر هذا الإنجاز أيضا مصدر ارتياح لوفد بلدي لأن إندونيسيا ساهمت بفعالية في عملية التفاوض التي جرت في مؤتمر نزع السلاح، والتي أدت الى اعتماد مشروع الاتفاقية.

ومع ذلك فمن الضروري أن نؤكد، في هذا الصدد، أنه لا ينبغي تقييد التجارة والتعاون الدوليين، في القطاع الكيميائي لأغراض التنمية، بقيود انفرادية وتمييزية. وبدلا من ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توفر للبلدان النامية فرصة أكبر للحصول على التكنولوجيا الكافية والمواد والمعدات اللازمة للأغراض السلمية.

ونظرا لانقضاء قرابة سبعة عقود على اعتماد بروتوكول جنيف، فإن دخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ والمشاركة العالمية فيها أمر سيشكل معلما تاريخيا. كما أنه سيعتبر إنجازا رئيسيا لمؤتمر نزع السلاح. ويأمل وفد بلدي في أن تتوفر الإرادة السياسية الضرورية حتى لا تضيع على مؤتمر نزع السلاح فرصة الاستفادة من الزخم الحالي ليشرع في مفاوضات بشأن البنود الأخرى المدرجة على جدول أعماله، وخصوصا مسألة الحظر الشامل للتجارب والمسائل الأخرى ذات الأولوية.

وفيما يتصل بمسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب، لا يفوتنا أن نلاحظ بعض الأحداث الإيجابية، والسلبية أيضا، التي وقعت خلال العام الماضي. فعلى الجانب الإيجابي، لاحظنا أنه، بعد الوقف المؤقت السوفياتي للتجارب في عام ١٩٩١، والذي تجدد حتى منتصف عام ١٩٩٣، أعلنت حكومة فرنسا يوم ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ وقفها لتجاربها النووية حتى نهاية العام. ولهذا القرار أهمية خاصة نظرا لأن فرنسا ليست طرفا في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب، ولأنه - أي القرار - دليل على حدوث تحول هام عن الموقف الذي دأبت فرنسا على اتخاذه حيال قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتجارب النووية. وإذا ما تسنى تمديد الوقف الاختياري الحالي للتجارب من جانب فرنسا الى أجل غير مسمى فإن الاحتمالات المتوقعة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب ستكون أكثر إشراقا. ومن الأمور المشجعة للغاية كذلك أن نلاحظ أن المملكة المتحدة لم تجر أي تجارب في عام ١٩٩٢. وعلاوة على ذلك، أود أن أشير الى فرض الولايات المتحدة وقفا اختياريا على التجارب لمدة تسعة شهور تبدأ من الشهر المقبل، مع فرض قيود على التجارب اللاحقة.

ومع ذلك، فمما يؤسف له ويثير خيبة الأمل أن نلاحظ، على الجانب السلبي، أن دولة نووية قامت مؤخرا بإجراء أكبر تجربة نووية تجريها حتى الآن. وهناك أيضا إحساس شديد بخيبة الأمل ولده إخفاق مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى في أن يمضي بولاية تفاوضية ملائمة في اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية. ونأمل في أن يكون بالإمكان، في ظل التطورات الإيجابية التي أشرت اليها توا، تصحيح الوضع في المستقبل القريب.

لقد أذن المؤتمر لرئيس مؤتمر التعديل بأن يقوم، في إطار قرار الجمعية العامة ٢٨/٤٦، بإجراء مشاورات مفتوحة تستهدف النهوض بتنفيذ الولاية المنوطة به. ونتيجة لهذه المشاورات التي أجريت في أوائل الشهر الحالي، من المتصور أنه يمكن عقد اجتماع لفترة وجيزة خلال الربع الثاني من العام المقبل، لاستعراض التطورات المتعلقة بالتجارب النووية التي أجريت على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، ولإمكانية النظر بعد ذلك في جدوى استئناف عمل المؤتمر الاستعراضي في وقت ملائم.

وفي إطار العملية الأعم، عملية الحد من الأسلحة النووية، اضطلعت معاهدة عدم الانتشار بدور حاسم في الإبقاء على نظام لعدم الانتشار تتوفر له مقومات الاستمرار. إلا أن الخبرة المكتسبة منذ عام ١٩٧٠ قد بينت عدم تناسق التزاماتها، بينما كان تنفيذها يتم من جانب واحد الى حد كبير. وفي ظل هذه الظروف من الأهمية بمكان أن تضطلع الدول الحائزة للأسلحة النووية بمسؤولياتها بحسن نية وبشكل كامل. لقد استمعنا بالفعل الى تأييد جماعي من البلدان المعنية لتمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى. وأي قرار يتخذ في هذا الصدد سيتوقف في نهاية المطاف على تقدير موضوعي وتقييم جديد للالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وسنة ١٩٩٥ التي تصادف أيضا الذكرى السنوية الخمسين لبزوغ العصر النووي، قد تكون أيضا سنة للمحاسبة عندما تحول معاهدة عدم الانتشار نفسها الى نظام لا تمييزي وعالمي حقا لعدم الانتشار.

وما فتئ وفد بلدي يؤيد باستمرار مجموعة كبيرة وشاملة من تدابير بناء الثقة. وفي السياق الجغرافي، إذا ما أمكن تكييف هذه التدابير تبعا للخصائص والظروف الخاصة بالمنطقة المعنية فإنها ستيسر الجهود الرامية للتوصل الى تسويات للصراعات الإقليمية القائمة، والى تقليل احتمالات اندلاع صراعات جديدة في المستقبل. ومن شأن هذه التدابير أن تساعد أيضا على ضمان بقاء تلك المنطقة بمنأى عن التدخل الخارجي، وبالتالي تهيئ للدول الإقليمية الفرصة لكي تقرر مصيرها وتبني تماسكها الإقليمي وتستعيد حيويتها. ومن العناصر الأساسية الأخرى في هذا الصدد ممارسة ضبط النفس من الناحية العسكرية على أساس متبادل من جانب الدول غير الإقليمية، ولا سيما في المناطق والمياه ذات الأهمية الاستراتيجية. وأخيرا، فإن ظروف الاستقرار والثقة المتبادلة لا يمكن ضمانهما إلا من خلال المساعي الإقليمية المتضافرة التي تبذل بروح المسؤولية المشتركة والتفاهم.

إن تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" (A/47/277) قد طلب أيضا من المنظمات الإقليمية أن تنظر في إدخال المزيد من تدابير بناء الثقة. وتعتبر معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا،

التي دخلت فيها الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) في عام ١٩٧٦ ثم انضمت اليها بعد ذلك بروناي دار السلام، وبابوا غينيا الجديدة وفييت نام ولاوس، وسيلة هامة لتعزيز الثقة والتفاهم المتبادل والتعاون فيما بين دول المنطقة. لذلك قررت رابطة آسيان أن تبادر بتقديم مشروع قرار بشأن هذه المعاهدة، وهي تعتقد اعتقادا راسخا بأن اعتماده من جانب الجمعية العامة سيعطي المعاهدة ومقاصدها ومبادئها اعترافا ودعما دوليين.

وفي سياق التغيرات المحتملة في الحالة الأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يظل نهج آسيان، كما هو معبر عنه في منطقة السلم والحرية والحياد المقترح إقامتها ذا أهمية وصلاحية أساسيتين. وهو يمثل مخططا لإطار جديد للسلم والتعاون، وهيكلا جديدا للعلاقات التعاونية التي ستكفل المزيد من الاستقرار والأمن في جنوب شرقي آسيا. وهو يسعى الى معالجة البيئة الجغرافية - السياسية والاستراتيجية التي تزداد تعقيدا، مع مراعاة التنوع الهائل في شتى المجالات فيما بين بلدان المنطقة.

إن تجارة الأسلحة التي تسمى مجازا عمليات نقل الأسلحة ما فتئت تمثل منذ وقت طوي أحد العناصر الحاسمة في المسائل السياسية والعسكرية العالمية. وتمثل عملية اقتناء كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية إساءة استخدام مفرطة للموارد في عالم يعصف به الجوع والفقر. وعلينا ألا نتناسى الأهوال المعروفة للحروب التقليدية التي تم خوضها بأسلحة متطورة ومهلكة على نحو متزايد. والواقع أن هناك حاجة مستمرة لإلقاء نظرة جماعية على هذه المشكلة لأن المسائل التي تنطوي عليها معقدة ويمكن النظر اليها من زوايا مختلفة كثيرة في الوقت الذي تثير فيه شواغل متعددة.

وفي هذا الصدد، ينظر وفد بلادي الى سجل نقل الأسلحة أساسا على أنه لتحقيق أداة للعلنية والشفافية، ويلاحظ قدرته على تعزيز مناخ الثقة، وعلى أن يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود أوسع نطاقا للحد من الأسلحة ونزع السلاح. لكن المستوى غير المعقول الحالي لتجارة الأسلحة، بالرغم من التغير الملموس في المناخ الأمني والسياسي العالمي، يُعزى على نحو مباشر الى الافتقار الى ضبط النفس من جانب البلدان الموردة. وهذا يتضح وضوحا تاما من الجهود المتسارعة في مجال بيع الأسلحة، وبخاصة للمناطق التي تموج بالصراع. لهذا، يجب أن توضع الجهود الرامية الى تخفيض الأسلحة التقليدية وغيرها وكبح جماحها في إطار شامل يركز على البلدان الموردة والمتلقية على حد سواء بدلا من التركيز على مجموعات معينة من البلدان، كما يجب أن يوجه صوب المسببات الرئيسية لسباق التسلح التقليدي.

وفي الختام، يؤكد وفد بلادي مرة أخرى على الدور الرئيسي والمسؤولية الأساسية للأمم المتحدة في أمور نزع السلاح، والتزامه بزيادة تعزيز فعالية عملية نزع السلاح متعددة الأطراف. وعندما يتعاظم التكافل الى درجة لم يسبق لها مثيل، لا يمكن تحقيق نزع السلاح والأمن والتقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة إلا بتوسيع نطاق آلية وعمليات صنع القرارات. ويتيح المناخ العالمي الجديد فرصا لم يسبق لها مثيل لتحقيق تلك الأهداف. لكن علينا أن نبدي بُعد النظر الذي تتطلبه الفرصة، ونحدد سبلا عملية وتطلعية نمضي فيها، بينما نسلم بأن الأمن ونزع السلاح يتطلبان تدابير عالمية ومتعددة الأطراف وإقليمية وثنائية متناسقة.

السيد كوكان (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، في مستهل بياني، أن أتقدم اليكم - سيدي - بالتهنئة على انتخابكم لهذا المنصب الهام، منصب رئيس اللجنة الأولى في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أؤكد لكم، ولبقية أعضاء المكتب تصميم وفد بلادي على تحويل المناخ المؤاتي السائد حاليا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح الى نتائج محددة عملية المنحى لمداولات اللجنة.

يتسم عالم اليوم بتطورات دينامية شديدة ذات طابع مثير للجدل. فمن ناحية، رحبنا ترحيبا صادقا بنهاية قطبيته الثنائية والتغيرات الديمقراطية التي لم يقتصر تأثيرها على منطقة أوروبا الشرقية والوسطى وحدها. ومن ناحية أخرى، ها نحن نشهد، في الوقت ذاته، عددا من الظواهر السلبية التي أفقدتنا مشاعر البهجة والرضا الأولية، وجعلتنا نرتطم بأرض الواقع بسرعة شديدة. فالأمر الآن يتعلق بمظاهر التعصب العرقي التي أدت في بعض الحالات الى عنف دموي سافر، والى خلق بؤر جديدة للتوتر.

إن الصراعات المسلحة لا تؤدي الى خسائر مروعة في الأرواح البشرية فحسب، لكن تؤدي أيضا الى وجود أعداد كبيرة من اللاجئين، الذين طردوا من ديارهم لأسباب عرقية أو دينية. ولا تزال بؤر التوتر هذه، التي يمكن أن تصل الى حد الصراعات العلنية، موجودة في مناطق عديدة من العالم. وهذه الاتجاهات تقوض الى حد كبير النتائج الإيجابية التي تحققت منذ نهاية الحرب الباردة.

إن السياسة الخارجية للجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية هي سياسة دولة تقع، من الناحية الجغرافية السياسية، في منطقة مكشوفة الى حد كبير. وهل هناك حاجة الى أن أذكر بتصريح بسمارك الشهير بأن من يسيطر على المربع التشيكي إنما يسيطر على أوروبا؟ لذا، فإن الأولوية القصوى لسياستنا الخارجية هي الحفاظ على أمن تشيكوسلوفاكيا الديمقراطية الجديدة وتعزيزه.

وبوصفنا دولة صغيرة، لا يمكننا، بل إننا لا نريد، أن نعتمد في تأمين سلامة البلاد على التدابير العسكرية. وبالتالي، فإن الطريق العملي الوحيد لتحقيق هذا الهدف هو تعزيز أمننا اقترانا بأمن الآخرين. ولهذا، بدأنا من لحظة استعادة الدولة الديمقراطية في البحث عن مكان لنا في نظام أمني ودفاعي شامل لأوروبا كلها.

في هذا القرن حاولت أوروبا مرتين أن تعيد رسم خريطتها السياسية. فنظام فرساي الذي ولد بعد الحرب العالمية الأولى، وقام على أساس أفضل نوايا المنتصرين، لم يستطع التخلص من بذور الصراعات المحتملة. وقد بذلت المحاولة الثانية في يالتا، لكن ثبت أيضا أنها غير عملية على المدى الطويل. وتحاول أوروبا الآن تسوية أمورها بروح من التعاون وبتلافي الصراعات، التي أخذت تندلع على الرغم من هذه الروح - بوصفها تركة شبه منسية من إرث الماضي. وإذا ما نظرنا الى الحالة الراهنة في أوروبا، لا يبدو

أننا حققنا نتائج جديرة بالذكر على مر السنوات الثلاث الأخيرة. ومع ذلك، تبرهن الحياة على أن نفاد الصبر لا مكان له في عالم السياسة. ونحن ما زلنا في بداية طريق صعب وطويل. ونحن في تشيكوسلوفاكيا نعتقد أن أوروبا قد اختارت بالفعل الطريق الصحيح وذلك بزيادة تعزيز عملية هلسنكي في التخطيط لتشييد أوروبا الجديدة.

إننا ننطلق، في مداولاتنا، من المؤسسات الأوروبية القائمة، ومن إمكانيات تعديلها وتطويرها في ظل الظروف الجديدة المفضية الى التعاون. إن عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، التي تمثل المحفل الأوروبي الشامل الوحيد، والتي لها أيضا بعدها عبر الأطلسي، بدأت تثبت وجودها كإطار لا للأمن الأوروبي فحسب، بل لتكامل أوروبا أيضا. كما أنها تولد زخما سياسيا هاما لحل المشاكل العويصة والملحة في معظم الأحيان، ولتطوير أشكال محددة من التعاون. وهذه العملية مفتوحة للتفاعل مع المؤسسات الأوروبية الرئيسيـــة الأخـــرى. ونحن نعتقد أن تطوير نظام الأمن الأوروبي قد قطع شوطا كافيا من التقدم بحيث لا يمكن إيقافه داخـــل حدود أوروبا، وأن هذا النظام يجب أن يدمج داخل نظام عالمي لديه من الوسائل ما يكفي لربطه بنظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة.

لذلك، تقدمت الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية الى الجمعية العامة بمقترح يقضي بأ تدرج على جدول أعمال دورتها السابعة والأربعين بندا جديدا هو "تنسيق أنشطة الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا" وسيناقش هذا البند في جلسة عامة للجمعية العامة في الأسبوع القادم. وهدفنا هو النهوض بالتنفيذ العملي للتفهم المعلن بأن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ترتيب إقليمي. ونحن ندرك، في الوقت ذاته، أهمية الالتزامات النابعة من ميثاق الأمم المتحدة وما لها من أولوية.

ويعد إبرام المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا أحد الإنجازات الكبيرة للعملية الأوروبية الشاملة. وبتنفيذ هذه المعاهدة يجري حاليا تخفيض مستويات القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا تخفيضا ملحوظا. وهذه العملية تقلل بدرجة كبيرة خطر اندلاع صراعات عسكرية فيما بين الدول الأوروبية، كما تعزز أمن القارة بأسرها.*

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوه (جمهورية كوريا).

لقد أوفت الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية، بصورة متسقة، بالتزاماتها المترتبة على هذه المعاهدة. فقد أزيلت الأعداد المتفق عليها من الأسلحة الثقيلة والطائرات العسكرية من ترسانات أسلحة الجيش التشيكوسلوفاكي. ونحن نقبل أفرقة التفتيش المنتظم، كما أننا أنفسنا نشارك في عمليات تفتيش مماثلة على أساس أحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

ونحن نرى أن أية محاولة لحيازة أسلحة التدمير الشامل تمثل تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي. ومن ثم، نؤيد التنفيذ والتحسين الفعالين للآليات الدولية القائمة التي تهدف إلى تجنب انتشار هذه الأسلحة، ونسعى جاهدين، في نفس الوقت، إلى تخفيض المستويات الحالية للأسلحة النووية إلى أقصى حد، وإلى الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية.

إن الوثيقة الأساسية الملزمة دوليا والتي تحول دون انتشار الأسلحة النووية هي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨. فمنذ دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ أثبتت تماما أنها مفيدة ولا غنى عنها. ونحن نفترض أن اللجنة التحضيرية لمؤتمر تمديد المعاهدة المقرر عقده في عام ١٩٩٥ وكذلك المؤتمر نفسه سوف يوليان المزيد من الاهتمام لقضية اتفاقات الضمانات والامتثال لها. وقد شهد هذا المجال في الماضي أكثر المشاكل خطورة. ونحن نؤمن بأن الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة ينبغي أن تنضم إليها. ومن وجهة النظر هذه، نرحب بانضمام جمهورية الصين الشعبية وفرنسا. وتحبذ الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وتمديدها إلى أجل غير مسمى.

تمثل مسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحدى القضايا البالغة الحساسية من حيث تعزيز نظام عدم الانتشار. وقد أدت الحاجة إلى كفالة المصالح الأمنية والسياسية على السواء، إلى تقسيم المجتمع الدولي، إلى حد ما، إلى مجموعتين: مجموعة من البلدان تفضل الحل التدريجي، ومجموعة تطالب بفرض حظر فوري على كل التجارب النووية. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة للالتفاف حول هذه المعضلة، نؤكد على ضرورة الاستمرار في متابعة مؤتمر تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء.

وينتمي بلدي إلى مجموعة البلدان التي ترى أن الوسيلة العملية الأكثر جدوى هي التخفيض التدريجي للتجارب النووية، ثم وقف جميع هذه التجارب. ونحن نقدر أيما تقدير القرار الأخير الذي اتخذه المشرعون بالولايات المتحدة بشأن التجارب النووية، والوقف المؤقت لفرنسا، ووقف للاتحاد الروسي لتجاربه، ونهج المملكة المتحدة في هذا الشأن. هذه الأوضاع تهيئ المناخ المؤاتي والشروط الأساسية لمتابعة المفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

وتقوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية بدور هام في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار. وموقف تشيكوسلوفاكيا التقليدي في هذا الشأن واضح. فنحن نحترم مركز المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية، ونؤيد إنشاء المزيد منها في جميع أرجاء العالم. ونرحب ترحيبا خالصا بالنتائج التي توصل إليها المؤتمر العام الأخير لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ولا يمكننا أن نتصور منع انتشار أسلحة التدمير الشامل بصورة فعالة بدون وجود نظام مراقبة نقل المواد والمعدات والتكنولوجيات المزدوجة الغرض في المجالات النووية والكيميائية والبيولوجية وفي مجال تكنولوجيا القذائف. ويتكون هذا النظام الآن من منظمات وآليات متخصصة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام ضماناتها، ومجموعة الموردين النوويين ومجموعة استراليا. وتقوم تشيكوسلوفاكيا بدور نشط في أعمالها.

وفي الدورة الأخيرة لنادي لندن المعقودة في آذار/مارس ونيسان/أبريل من هذا العام في وارسو، أكدت الدول الأعضاء في مجموعة الموردين النوويين، من خلال تبادل مذكرات متطابقة، انضمامها إلى نظام الرقابة الموسع وعزمها على إدراجه في تشريعاتها الوطنية في موعد أقصاه نهاية ١٩٩٢. وفي ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢، انضمت الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية بصورة رسمية إلى نظام مراقبة المواد المزدوجة الغرض في المجال النووي.

ونحن على استعداد لأن ندحض، لا بالكلام وحده بل بأفعالنا أيضا، أية اتهامات تدعي أن هذه التدابير ذات طابع تمييزي. فهي لا تهدف بأي حال من الأحوال إلى إعاقة التجارة الدولية في هذه السلع الأساسية والتكنولوجيات الخاصة بها، بل إلى منع سوء استخدامها المحتمل الذي من شأنه أن يؤدي، في نهاية المطاف، إلى الإخلال بالأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وما من شك في أن أهم أحداث هذا العام في مجال تخفيض الأسلحة هو إعداد مشروع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وقد برهنت الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، من خلال هذا الحدث، على إرادتها السياسية لعقد هذا الاتفاق، واستعدادها لحل حتى أكثر المشاكل تعقيدا. ونحن مقتنعون بأن نص اتفاقية الأسلحة الكيميائية هو وثيقة تامة التوازن، وتتسم بالواقعية. فهي غير محابية لأي طرف ولا متحيزة ضده، لأنها تكفل الأمن المتكافئ لكل الأطراف. ويتجلى ذلك على وجه الخصوص في نطاق تدابير التحقق التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ اتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وهو ما يجب أن يكفل الوفاء بجميع الالتزامات والواجبات الواردة فيها، بصورة يعول عليها.

وبالنسبة للجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية تعد هذه الوثيقة الهامة مقبولة تماما بصيغتها الحاليـــة. ومن ثـــم، فسوف نكون شاكرين إذا ما اعتمد مشروع القرار ذو الصلة بتوافق الآراء، في لجنتنا أولا ثم في الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وسوف يمثل ذلك أفضل مساهمة في نجاح مؤتمر الموقعين في باريس. وتنوي الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية المشاركة في المؤتمر، وسوف تكون من الموقعين الأصليين على الاتفاقية، كما أعلنا مرارا وتكرارا. ويتجلى هذا القرار السياسي أيضا في مشاركتنا في تقديم مشروع القرار. ونأمل أن تنضم دول أخرى إلى المجموعة الكبيرة بالفعل من الدول المقدمة للمشروع.

ولقد أوفت تشيكوسلوفاكيا بصورة متسقة بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وهي إحدى الدول الموقعة التي تقدم بصورة منتظمة المعلومات المطلوبة إلى الأمم المتحدة بغرض تعزيز تدابير بناء الثقة. وبغية تحسين التعاون بين مختلف القطاعات المعنية بتنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية، أنشئ فريق للتنسيق في تشيكوسلوفاكيا. كما ينظر في إمكانية إصدار لوائح إجرائية في مجال عدم انتشار المواد والمعدات البيولوجية والتكنولوجيات البيولوجية المزدوجة الغرض، على ضوء توصيات الحلقة الدراسية الثانية لمجموعة استراليا، المعقودة في باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

وأخيرا، أثارت الأحداث المأساوية الشهيرة التي وقعت في الخليج الفارسي مسألة إنشاء سجل غير تمييزي للأسلحة التقليدية، من شأنه أن يسهم في الشفافية والعلنية، وممارسة الدول المصدرة والمستوردة للأسلحة قدرا أكبر من ضبط النفس.

إن تشيكوسلوفاكيا تحترم احتراما كاملا هذا الاتجاه وتطبقه بصورة متسقة في أنشطة سياستها الخارجية. وقد شاركنا في إعداد دراسة للأمم المتحدة بشأن طرق ووسائل تعزيز الشفافية في النقل الدولي للأسلحة التقليدية؛ وكنا من بين مقدمي قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام، المعنون "الوضوح في مسألة التسلح"، كما شاركنا في أعمال فريق الخبراء التقنيين الحكوميين، الذي أصبح تقريره جاهزا للاعتماد، وهو التقرير الذي يوصي باتباع نظام موحد لتقديم المعلومات إلى السجل.

تكرر الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية، في محفل اللجنة الأولى، الإعراب عن تقديرها لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بهذه المسألة، وترحب بتقديم الأمين العام تقريره، وتعلن أنها تعتزم اتخاذ إجراء حيال التقرير في المستقبل.

في إطار الجهود التي تبذل لجعل نفقاتنا العسكرية أكثر شفافية، قمنا، كما فعلنا في السنوات الماضية، بإبلاغ الأمين العام بمقدار هذه النفقات. وفي عام ١٩٩١ بلغت هذه النفقات ٨٦٨ ٢٧ بليون كوروناتشيكية، أي أقل بمقدار ٤٢٠ ٤ بليون كورونا عن نفقات عام ١٩٩٠.

وفي مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، تمتثل حكومتي تماما للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، وتفي بالتزاماتها الدولية بالكامل. وعلى أساس المذهب العسكري للجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية - وهو مذهب يقوم على أساس مفهوم الأمن الدفاعي - قرر القادة السياسيون لبلدي ضرورة إجراء تخفيضات كبيرة في إنتاج وتصدير الأسلحة التشيكوسلوفاكية، لا سيما الأسلحة الثقيلة. وهم يسعون إلى تنفيذ برنامج تحويل الإنتاج العسكري، دون اعتبار للمشاكل الخطيرة التي يخلقها لتشيكوسلوفاكيا في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ولكن، وعلى الرغم من التصريحات العديدة، فإن التعاون الدولي الكفؤ في هذا الميدان لا يزال فكرة مجردة.

إن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية على استعداد للمشاركة الايجابية في مناقشة المسائل الموضوعية التي يواجهها الآن مؤتمر نزع السلاح. ولا ينبغي لجدول أعمال المؤتمر أن يصبح رهينة لنهج مختلفة إزاء تقرير الأولويات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. فينبغي أن يكون متوازنا وأن يكفل عدم تخلف هذا المحفل عن ركب الأحداث العالمية. إننا نحبذ إجراء توسيع معقول في عضوية مؤتمر جنيف.

إن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية تولي الاهتمام الواجب لأعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونحن نعتبر اعتماد وثيقة المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية بتوافق الآراء تجربة ناجحة لإصلاحات الهيئة. وعلى الرغم من هذا النجاح الذي لا شك فيه، يبدو أن التحسن في العلاقات الدولية لم يتجل حتى الآن إلا تدريجيا، وعلى هيئة تغيرات في مواقف بعض الدول التي تملك قوة عسكرية ضخمة. وفي هذا الصدد، لا تزال هيئة نزع السلاح وغيرها من محافل نزع السلاح تواجه مهمة جسيمة وصعبة.

نتيجة للتعاون الوثيق بين الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ومكتب شؤون نزع السلاح، دعونا واستقبلنا بترحاب هذا العام فريقا من برنامج زمالات نزع السلاح التابع للأمم المتحدة. وهذا هو إسهامنا المتواضع في تدريب أخصائيين محتملين شبان في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

بالنسبة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح تواجه الأمم المتحدة مهام عديدة. وفي نفس الوقت، فإننا ندرك إدراكا تاما أن العمليات التي تجري في العالم منذ نهاية الحرب الباردة عمليات معقدة ومؤلمة للغاية. إلا أنها وفرت لنا فرصة للتقدم خطوة إلى الأمام. ولكي نحقق ذلك، لا بد من وجود استعداد أكبر للمشاركة، في حوار بناء وعملي، كما يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تكون راغبة في استعمال كل الإمكانيات التي توفرها منظومة الأمم المتحدة استعمالا فعالا. ويحدونا الأمل أن تسهم اللجنة الأولى وأعمالها هذا العام في تحقيق هذا الهدف. والجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ستبذل كل جهد ممكن لبلوغ هذه الغاية.

السيد مكاوي (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد لبنان، أود أن أهنئ صديقي العزيز وزميلي السفير نبيل العربي على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة. إن خبرته الواسعة في أعمال الأمم المتحدة وخصاله الشخصية والأكاديمية السامية تجعل منه اختيارا طبيعيا لرئاسة هذه اللجنة الهامة للغايـــة. فمنذ سنوات ما فتئ بلـــده الشقيق الودود يساند قضية السلام في الشرق الأوسط، ولا غرابة في أنه يتزعم السعي لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط. ولبنان يثني على مساعي مصر العديدة والمستمرة، ويسره حقا أن يرى السفير العربي يترأس أعمال هذه اللجنة.

وبالمثل، نهنئ أعضاء المكتب الآخرين، ونغتنم هذه الفرصة لنرحب بجميع الدول الأعضاء الجديدة في اللجنة هذا العام.

إن انتهاء الحرب الباردة والتطورات العالمية الهامة الأخرى أوجدت مثالية جديدة وروح مشاركة جديدة فيما بين الدول الأعضاء. وأخيرا، وبعد حوالي سبعة عقود من قيام عصبة الأمم وانهيارها، وبعد نصف قرن تقريبا من تكريس مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة السامية في ميثاقها، تقف الانسانية على استعداد للسير على طريقها الصحيح، وبعون الله ستكون قادرة على ذلك، إني أعلم، كما يعلم أعضاء اللجنة الأولى، أننا نتحمل جميعا مسؤوليات جدية عن رؤية ذلك النظام العالمي وقد تحقق بكل معنى الكلمة، وأن لنا مصلحة خاصة في ذلك. ولحسن الحظ، لا تزال الظروف العالمية مؤاتية منذ اجتمعنا آخر مرة، وبالذات بالنسبة لأعمال اللجنة.

وعلى مستوى الدول، توصلت الولايات المتحدة وروسيا إلى اتفاقات تاريخية بشأن تخفيضات ثنائية في الأسلحة النووية، واستكملت مؤخرا قرارات روسيا وفرنسا باعتماد وقف مؤقت للتجارب، بقرار مماثـل من السلطة التشريعية للولايات المتحدة. وانضمت مؤخرا جنوب أفريقيا والصين وفرنسا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن المتوقع أن تنضم إليها في القريب العاجل أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان، ومن المشجع أيضا الجهد الأكبر الذي أبدته أوكرانيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى الصعيد الإقليمي، شهدنا، في منطقتين، خلق سابقتين تاريخيتين صوب تحقيق عدم انتشار عالمي، من خلال إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. وبرعاية الأرجنتين والبرازيل وشيلي، بدأت الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مبادرة لضمان وضع معاهدة تلاتيلولكو موضع التنفيذ الكامل. وفي نفس الوقت قدمت منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية، والتي أنشئت بمقتضى معاهدة راروتنغا لعام ١٩٨٥، إسهاما رئيسيا على نفس المنوال، وإن كان عدد قليل من دول هذه المنطقة لم يوقع بعد على المعاهدة.

وعلى المستوى العالمي يجري اتخاذ خطوات واسعة لإنشاء عالم خال من الأسلحة غير التقليدية. ونتوقع من المؤتمر المعني بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده في عام ١٩٩٥ أن يمدد تلك المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وأن يعتمد معاهدة شاملة متعددة الأطراف لحظر تجارب الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، شهد هذا العام مبادرات هامة في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف، بما في ذلك سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ومشروع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

إن لبنان يثني على هذه التطورات باعتبارها معلما على الطريق إلى عالم سالم وخال من الحروب. ويؤكد الميثاق بوضوح، في المادتين ١١ و ٢٦، الصلة المتكاملة بين نزع السلاح وصيانة السلم والأمن الدوليين. وتشدد هاتان المادتان على تنظيم التسليح التقليدي وغير التقليدي، وتطالبان بإنشاء نظام أمن جماعي يضمن السلم والاستقرار لجميع الأمم. ومن الطبيعي أنه يوجد معيار واحد في القانون الدولي يمكن تطبيقه لتحقيق هذا الهدف. إن تلك المبادئ تتطلب اتباع معيار واحد في تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة. ونحن ملتزمون باقتراحات نزع السلاح التي ستوفر الأمن عن طريق التزامات متساوية تطبق على جميع الدول في جميع المناطق.

وفي هذا الصدد، يؤيد لبنان تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة الأولى بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق الفصل السابع من الميثاق، لتوفير ضمانات أمنية موثوق بها للدول التي لا تملك أسلحة التدمير الشامل. ونحن نعتقد أنه بغية حفز الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تجرد نفسها من السلاح، ودعم ثقة الدول غير النووية، يجب على مجلس الأمن أن يؤكد من جديد على ضماناته بتوفير المساعدة لأية ضحية لأي عمل عدواني، أو تهديد بعمل عدواني، تستخدم فيه الأسلحة النووية.

إن لبنان ليس بلدا كبيرا، ولا هو بلد قوي من الناحية العسكرية. وليست لديه الإمكانية أو القدرة أو الرغبة في استحداث أسلحة التدمير الشامل، أو الأسلحة التقليدية لذلك الغرض. ولقد سعى بشكل عام إلى توفير الأمن لشعبه تحت إشراف الأمم المتحدة أو عن طريق ترتيبات أمن جماعية أقرتها الأمم المتحدة.

ووجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مثال واضح على اعتمادنا على المنظمة الدولية وعلى تنسيقنا معها.

وفي هذا الصدد، يؤيد لبنان إنتاج وحيازة الأسلحة إلى الحد الذي يؤمن النظام الدولي ويحفظه ويستعيده. وهذه المشاعر لم يرد ذكرها فقط في تقرير الأمين العام "خطة للسلام"، ولكنها تتردد أيضا من جانب جميع البلدان النامية الصغيرة التي تعتمد على القانون الدولي كأساس لحمايتها. ونعتقد أنه، ريثما يتم القضاء على أسلحة التدمير الشامل، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أن تلتزم بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد بقية الدول.

لا أريد أن أسهب في الكلام عن حقيقة أن سباق التسلح يعتبر استنزافا ضخما للاقتصادات الوطنية والعالمية، وأن ميزانيات التسلح تنطوي على إمكانيات هائلة. إن الموارد التي يفرج عنها عن طريق نزع السلاح وتخفيض الأسلحة يمكن، وينبغي، أن يعاد توجيهها صوب التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان، وبصفة خاصة بلدان العالم النامي. وعن طريق استثمار هذه الموارد في تحقيق رفاه الجنس البشري، كأمر يتعارض مع أسلحة الحرب - وعن هذا الطريق وحده - يمكن التغلب على مشكلات عالمية مثل الفقر والاعتلال الاقتصادي وزيادة السكان والتلوث البيئي.

ويسعدنا أن تجري اللجنة الأولى لأول مرة مناقشة عامة واحدة بشأن موضوعين متلازمين، هما نزع السلاح والأمن الدولي. إن الرؤيا المتصلة بهذا النهج عميقة، وبالتالي فإن الطريق أمام المنظمة سيتحدد على نحو أكثر وضوحا. فالشفافية في الأمور العسكرية والحاجة إلى العلنية في التعامل مع نقل الأسلحة يشكلان أولى الخطوات التي يجب اتخاذها، اقترانا بوضع إجراءات تحقق صارمة. ونحن واثقون من أنه بمجرد تحقق الامتثال العالمي لسجل الأمم المتحدة للأسلحة، سينخفض انتشار الأسلحة الأفقي والرأسي غير المسؤول.

وعلى نحو متزامن، يجب، على مستوى الدول وعلى المستوى الدولي، تطوير برامج محددة لتحويل الصناعات الدفاعية، وذلك لتعزيز التعاون التكنولوجي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وفي غضون ذلك، وحتى يتحقق نزع السلاح العالمي، سيظل التهديد بنشوب حرب نووية قائما، على الرغم من أن جميع المناطق والشعوب في هذا الكوكب تتشاطر مستقبلا واحدا ومصيرا واحدا. إننا نعلق أهمية كبيرة على أن نظامنا الايكولوجي مشترك وليس هناك خيار نووي لبلد ضد بلد آخر. ويتعين علينا جميعا أن نضع حدا للصراعات الإقليمية حتى نتمكن من تحويل مواردنا من أغراض التسلح إلى النمو الاقتصادي والتنمية، وهذا هو الطريق الصحيح لتحقيق الأمن الدولي.

سأكون مقصرا إذا اختتمت بياني دون أن أشير إلى شواغل لبنان، التي لها صلة باللجنة، وبصفة خاصة ما يتصل منها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وما برح لبنان، من جانبه، يؤيد هذا البند بكل صدق منذ أن قدم إلى الأمم المتحدة.

وقبل أن أدخل في دقائق الأمور، أود أن أؤكد على أن عبارة "منطقة خالية من الأسلحة النووية" تعني ضمنا الوفاء ببعض الأهداف الأساسية: أولا يجب على جميع الدول التي تملك أسلحة نووية أن تقوم بتدميرها؛ ثانيا، لا ينبغي لأية دولة أن تقوم بحيازة أو نشر الأسلحة النووية؛ ثالثا، يجب على جميع الدول أن تتخذ القرار الصادق بإقامة تعاون تكنولوجي من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ولتحقيق هذا الهدف يجب أن نتحقق من عملية وقف سباق التسلح. وفي المناطق المضطربة بصفة خاصة، مثل منطقة الشرق الأوسط، من المفيد لجميع الدول أن يُطبق نظام دولي عالمي للتحقق. ويجب على كل بلد يملك أسلحة نووية أن يقدم تقييما أمينا وصريحا لقدراته، عن طريق التسجيل في الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبعد ذلك يجب عليه أن يوقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بغية الحد من هذه الأسلحة وتخفيضها، والتخلص تدريجيا وبصفة نهائية من جميع أسلحة التدمير الشامل.

وحتى الآن، تقدمت جميع الدول التي تملك أسلحة نووية في الشرق الأوسط، للتسجيل في الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما عدا دولة واحدة. فلعدة عقود يرفض بلد واحد الاعتراف بامتلاك ترسانة واسعة للأسلحة النووية. وفي الوقت الذي وضع فيه مفاعله لتوليد الطاقة النووية في ناحال - سوريق تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه لم يعترف حتى الآن بوجود مفاعله في ديمونه.

وفي نفس الوقت، فإن امتلاك اسرائيل للقنبلة الذرية لم يعد سرا على العالم، واذا ما استُخدم هذا السلاح في أي وقت فإن كل شخص في منطقتنا سيعاني إما من التدمير المباشر أو من الغبار الذري المتساقط. والواقع أن أي متخصص في شؤون البيئة سيوافق على أن العالم كله سيدفع ثمنا غاليا.

وحيث أن كل دول المنطقة أعربت عن تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كيف وفي ظل أية ظروف يمكن انشاء هذه المنطقة. ولا شك في أن تقيد جميع دول المنطقة بمعاهدة عدم الانتشار سيكون معلما بارزا في غاية الأهمية. وريثما يتخذ هذا التدبير، فإن قبول اسرائيل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن منشآت ديمونة، سيمثل خطوة هامة صوب انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ويمكن أن يتم قبل انضمام ذلك البلد إلى معاهدة عدم الانتشار؛ وإلا فلن تكون جميع الجهود المبذولة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أكثر من ممارسة عبثية.

أود أن أشير بشيء من التفاؤل الذي يشوبه الحذر إلى حالة تبشر بالخير في المنطقة، وهي مبادرة السلم الراهنة بشأن الشرق الأوسط، التي بدأت أولا في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ثم تطورت في وقت لاحق على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء. إن مؤتمر السلم الجاري هذا، ربما يحمل في طياته فجر عصر جديد لمنطقة الشرق الأوسط، ويوفر الإمكانيات لتدابير بناء الثقة وتسوية الصراعات.

وتبعا لذلك، التزم لبنان التزاما راسخا بمبادرة السلم هذه، وبالمبادئ والبارامترات التي ترتكز عليها، بما في ذلك الحاجة الملحة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ونحن ندرك أن هذه العملية ستؤدي إلى الاحترام الكامل لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية داخل حدوده المعترف بها دوليا. ويحدونا أمل وطيد أن تتوصل عملية السلم في نهاية المطاف إلى حسم الصراع العربي الإسرائيلي بجميع جوانبه.

وبطبيعة الحال، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط يعني ضمنا تحقيق حل عادل ودائم وشامل في المنطقة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأمين العام على ما تحلى به من بصيرة ثاقبة في تقريره "خطة للسلام"، وعلى انطباقها على مشكلتنا الإقليمية على وجه الخصوص، وكذلك على تقريره المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" (A/47/387)، حيث يؤكد على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يجب أن يأتي كنتيجة لقدر كاف من بناء الثقة فيما بين الأطراف الرئيسية في المنطقة.

وتحقيقا لهذه الغاية، يعد مؤتمر السلم نقطة انطلاق هامة. وإننا واثقون بأن لبنان وبقية أجزاء الشرق الأوسط ستشمل قريبا بالتطورات المبشرة بالخير في وقتنا هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة إلى أمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ اللجنة أن كوبا قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.1 المعنون "اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة".

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥